



وجهة

مطر

أحمد غراب

على مذهب الطنبجة!

وصلناها يا ابو بكر سالم مصر اليوم تغني يا دوب مرت علي اربع وعشرين ساعة بعد ان اعلن الجيش مهلة 48 ساعة للجميع لتلبية مطالب الشعب او اعلان خارطة جديدة للبلاد يشرف عليها بنفسه.

مرحبا بك في الوطن العربي نطلع فاصل ونعود للحكم العسكري .

ما اثار استغرابي ان مرسي تحدث بلهجة البريطانية وقال لا ثورة ثانية في مصر ولا تدخل للجيش وحين سألته الصحفي هل انت واثق ان الجيش لن يتدخل قال نعم واثق للغاية فهل كان تدخل الجيش مفاعلاً ان انه جاء بعد تنسيق ؟ ام ان جيش مصر مستقل تماما كما عهدنا ومن غير هيكلية ؟

في كل الاحوال السلطة العليا في مصر عادت عسكرية وصيغة الحكم العسكري ستظل تنطوي على كل الالوان السياسية وان بدت مؤقتة الا انها تظل اليد العليا بعد تجربتين متواليتين ما يعني ان أي سلطة قائمة في مصر ستكون في حالة توجس وتقرب دائم من أي اهتزازات شعبية يتدخل على اثرها الجيش ليعلم تزفير الحاكم حفظاً للأمن العام ودرءاً للحرب الاهلية.

تدخل الجيش لايغني انتهاء الفتنة فقط وانما تحويل الكفة السياسية من حال الى حال ورسم مستقبل جديد.

هل يعقل ان الاطراف السياسية المتصارعة منذ شهر طويلة دون ان تصل الى حلول وسطية ستصل اليها خلال ثمانية واربعين ساعة ؟!

سواء تحدثت الشوارع العربية عن نظرية مؤامرة تقف وراء ما يحدث في مصر ام لم تتحدث وسواء تكلمنا عن المدنية والديمقراطية ورئيس منتخب ام لم نتحدث الواقع فرض نفسه والجيش حصل على مبرر كاف للتدخل ولو على مذهب الطنبجة وهي قصة طريفة مثل شعبي يحكي القاضي العمراني اطال الله عمره أن رجلاً شرب خمرًا فسكر ، وأمسك بغلام أسود ، وذهب إلى أحد الشيوخ وقال له : اعقد لي على هذا الولد ، فقال : كيف هذا ؟ لا يجوز .. فأخرج السكران الطنبجة ، وهم بقتله ، ثم تركه وذهب إلى شيخ آخر وفي يده الطنبجة ، فقال له : اعقد لي على هذا الغلام ، وإلا فأنت ترى الطنبجة ، فقال الشيخ : بمد يدك ، بسم الله .. وأوهمه بالعدد ، فخرج السكران وهو يقول قد عقد لي الشيخ على هذا الولد .. فدخل رجل على الشيخ ، وقال له : على أي مذهب عقدت له ؟ .. فقال الشيخ : على مذهب الطنبجة .. فصارت مثلاً .

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

فإن اقتتان هذه الاستراتيجية ببرنامج استثماري جعلها أكثر عملية حيث خلقت لنفسها آلية متحركة باستمرار يتم تحديثها دورياً مع توفير المراقبة ووضع أسس للمقاومة والتنسيق مع المانحين، والقصد هو أن تصبح الاستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه بمثابة اتفاق شامل بين جميع المعنيين بقطاع المياه والبيئة. ولقد بدأت المراجعة الجادة من جانب الدولة لإيجاد آلية جديدة تعتمد على مبدأ الفصل بين الجهة الناطقة والمقننة وبين الجهات المستخدمة للمياه. إضافة إلى ذلك بدأ توجه نحو إيجاد سياسات وخطط من واقع الوضع المائي وشحة الموارد التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع الخطط ذات التأثير على المياه.

ويزيد من البحث والتدقيق في الجهود السابقة، نجد أن مجلس الوزراء كان قد وافق في مايو 2000 م على السياسة الوطنية لإدارة المساقط المائية، والتي هدفت إلى إيلاء الاهتمام الكافي لإدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وديمومتها. حيث أدى النمو السكاني المتزايد وإهمال صيانة التقنيات التقليدية وتراجع الأعراف والتقاليد التي كانت تساهم في تنظيم وترشيد استهلاك المياه والموارد الطبيعية، إلى تدهور هذه القاعدة الطبيعية. وهدفت هذه الاستراتيجية والسياسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

< حماية وتنمية الموارد المائية.

< تحقيق الإدارة المتكاملة لمساقط المياه.

< التنمية المستدامة.

< الاستفادة من تقنيات حصاد المياه وإقامة الحواجز وإنشاء الفتات.

بعد كل هذا الاستعراض لمسيرة إعداد السياسات المائية في اليمن لنا الحق أن نتساءل عما تحقق وما نفذ لحد من المشكلة المائية؟

لا شك أنه من الصعب أن يقنعنا أي مسؤول بقطاع المياه بإنجاز ما هو ذات بعد استراتيجي فعال يعزز من كميات المياه المطلوبة، بل العكس فإن مشكلة ندرة شح المياه تتزايد يوماً بعد يوم. مما يجعل الوضع أشد خطورة، وهو ما أشار إليه الأخ وزير المياه والبيئة مؤخراً في ندوة نظمتها منظمة الفاو في صنعاء، وقالها في ماسبات كثيرة (إن الأمور تسير نحو التعقيد في حال الابتعاد عن حلول عميقة واستراتيجية، خاصة وأن الطلب يتزايد على الموارد المائية في حين أن هذه الموارد تنضب على مدار السنة وتتلوث لمياه كثيرة).

لقد قبل الكثير حول السياسات والتشريعات المائية.. إلا أننا نرى أن الأمور لم تصل إلى مستوى حاسم ولن نصل مادامت الفجوة كبيرة بين الحلول النظرية والتطبيق الفعلي.

السياسات المائية في ميزان التقييم



محمد العربي

بضرورة إيلاء المسؤولية عن المياه لجهة حكومية واحدة، تعمل على تميمتها وإدارتها بما يكفل من جهة تحقيق تنمية مستدامة لها ومن جهة أخرى مواصلة الإصلاحات الهيكلية في القطاع وتوسيع مشاركة المجتمعات الريفية المستفيدة في كلفة مشروعات مياها وفي تحمل مسؤولية إدارتها وتحقيق إدارة رشيدة ومستدامة.

وخلال فترة وجيزة تشككت الوزارة من ترتيب الكثير من الجوانب المتعلقة بالإدارة والسياسات المائية، فبالإضافة إلى إصدار العديد من القرارات والقوانين المنظمة لحفر الآبار وضبط حركة الحفارات، وإجراء تعديل في قانون المياه، وأنجزت الوزارة استراتيجيات وطنية وبرنامجا استثماريا لقطاع المياه للفترة من 2009-2005 م وحدت الاستراتيجية إلى 2015 م.

وحرص الفريق الذي أعد هذه الاستراتيجية على أن يركز على سياسات قابلة للتطبيق وأن تكون مصحوبة بخطة عمل تحدد الأولويات وبرنامجا استثماريا يحدد حجم التمويلات المطلوبة.

وشارك في وضع الاستراتيجية والبرنامج الاستثماري وخطة العمل أكثر من 100 اختصاصي من مختلف الجهات المعنية وبيرلمانيون وممثلون عن المجتمع المدني والجهات

المنحة. وحدت الاستراتيجية مجموعة من الإجراءات والتدابير المؤسساتية والتمويلية التي تهدف إلى معالجة الاختلالات في القطاعات الفرعية من أجل حماية مصالح جميع المستخدمين والعينين بهذه الموارد، وتطرقت الاستراتيجية إلى الإصلاحات التي تمت في قطاع المياه والصرف الصحي، وحددت الأهداف والسياسات المقترحة في مجال إدارة وتنسيق المقترحة بالنسبة للجوانب المتعلقة بالإنسان والبيئة.

ويبدو أن الاستراتيجية استوعبت أسباب النزعات والصعوبات التي واجهتها استراتيجيات سابقة، ولذلك

>>، يجمع كل المهتمين بقطاع المياه على أن الإدارة الناجحة لهذا القطاع لا تنطلق في فراغ وإنما يلزمها إلى جانب التشريعات الداعمة سياسات وتوجهات وخطط وبرامج تأخذ طريقها إلى التنفيذ على أرض الواقع، وهذا أمر طبيعي إذ أن أي جهد في هذا الاتجاه لن يكتب له النجاح ما لم يدعم بإجراءات فنية ومالية وتوعوية تتضافر على تنفيذها كل أطراف المجتمع وتقود بالأخير إلى تحسين استخدام الموارد المائية وتنمية مصادرها، في إطار مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية، من خلال وضع برامج وخطط لتعظيم الفائدة من وحدة المياه وتقليص الفاقد وحماية المياه من التلوث والحفاظ على جودتها النوعية، وكذا زيادة كفاءة الاستخدام وتوفير كميات كبيرة عن طريق سياسات الترشيح وتطوير الري وكفاءة استخدامات الموارد المائية في المشروعات الكبرى وزيادة عوائدها الاقتصادية وزيادة الانتاج العام والكلي بأقل وحدات من المياه المستخدمة وترشيح فني وعلمي.

ولا يخفى على أحد أن اليمن كانت تفتقر لرؤية محددة في كيفية التعامل مع قضية المياه حتى السبعينات من القرن العشرين، وطفى على هذا القطاع تعدد الجهات التي تجاذبت الاختصاصات والصلاحيات، ولم تتبلور سياسة محددة تجاه هذا الموضوع إلا في منتصف الثمانينات بإنشاء المجلس الأعلى للمياه بدعم من الأمم عندما أنشئت هيئة الموارد المائية برئاسة المرحوم الأخ المهندس/ جمال محمد عبده، وأسند للهيئة مهمة وضع سياسة مائية بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، ونجحت الهيئة خلال ثمان سنوات منذ إنشائها في إنجاز عدد من الوثائق الخاصة بالسياسات والاستراتيجية، ودعم هذا التوجه بخطوة أخرى في العام التالي من إنشاء الهيئة تمثلت في إصدار قرار جمهوري بتشكيل السكرتارية الفنية لإصلاح قطاع المياه والصرف الصحي.

غير أن القطاع المائي ظل لفترة طويلة مشتتاً بين العديد من الجهات مما حد من تفعيل السياسات المائية، فترسخت القناعة لدى الجهات المعنية بضرورة إعطاء القطاع المائي المزيد من الاهتمام والتخصص والإشراف واحتوائه بإطار ناظم واحد.

وكانت الخطوة الهامة التي ظل العديد من المهتمين ينتظرونها وهي إنشاء أول وزارة للمياه والبيئة في اليمن في إطار التشكيل الحكومي عام 2003 م، وكان وجود هذه الوزارة فرصة للبدء بهيكلية قطاع المياه، فانضوت تحت مظلتها العديد من المؤسسات والهيئات المائية المختصة.

لقد أنيط بوزارة المياه والبيئة واحدة من أعقد مشكلات التنمية في اليمن وأهم تحدياتها، هي مشكلة شح المياه واستنزاف الخزانات الجوفية، وتحدي توفير مياه الشرب النقية للسكان في الحضر والريف، ومعالجة الصرف الصحي وإدارة الموارد المائية، وتخطيط قطاعها في ضوء قانون المياه، كما يعكس إنشاء الوزارة تكون القناعة لدى الجميع

الشعوب تصحو وتخيف!!



جميل مفرح

.. منذ الهولت الأولى التي انطلقت فيها علامات الرض والغضب والنفور والاعتناق في دواخل وتنايا الشعوب العربية، أعلنت هذه الشعوب المسحوقة أنها لن تظل نهيا في وراثتها، وميدانا للتكسب على حسابها ومن دماثها كما كانت في سالف الزمن وتتابع العصور .. لقد اكتسبت الشعوب العربية منذ تلك الهولت وذلك الفصل التاريخي الهام مناعة قوية ضد كل ما كانت تعانيه من ظلم ومصادرة وتكميم للإرادات المقهورة والمظلومة.

ومن هنا فإنه لمن قصر النظر وعدم الإدراك أن تظل الأنظمة القائمة على هذه الشعوب وإكته إلى ما كانت عليه الأحوال قبل اطلاق صفاة النهاية لانسواط طويلة من الاعتراك خاضها المواطن العربي قسرا مع الظلم والمصادرة والتهميش المطلق حتى في أسبسط الأمور والممارسات المتعلقة بحقه في الحياة الكريمة والحرية والعدالة وغيرها من القيم والمعاني التي لا تكاد تخلو منها دساتير وقوانين ومواثيق تلك الأنظمة. فبما ما يجري على أرض الواقع لا يكاد يمت لذلك بصلة لا من قريب ولا من بعيد!!

.. وأن ما حدث في عدد من الدول العربية من تحركات سياسية وسيمعية لا يبدو كونه نتيجة حتمية لهذه الصحوه التي أشعلت، وإن متأخرة قليل انبعاث جديد ، على كل الأنظمة القائمة اليوم ألا تأمنه أو تستصغره وتحتقره، بل عليها أن تقيم له كل وأولى الاعتبارات لتلا تجد نفسها فحاة قشة في أعاصير ورقة في مجاهيل لهبه واشتعالته .. فالندم حين لا ينفخ الندم هو ضرب من الغباء ، بل هو شكل من أشكال العقاب التي يستحقها كل

متهاون ومتساهل وغير مبال.

.. وإنني لا أخص هنا نظاما دون سواه وربما باعتقادي أن الأنظمة والبلدان التي شهدت أحداثا وتغيرات وتأثيرات بها ربما تكون في مأمن أكثر من سواها .. وعليه فإن على كل الأنظمة العربية اليوم أن تراجع حساباتها جيدا قبل أن يقع الناس في الرأس ، فلا يبعد بعد شحه شيء على الإطلاق .. فالثورة في النفوس والقلوب والمشاعر لا زالت تضطرم عارمة ، وتهدد كل لحظة من حياة وسكون هذه الأنظمة .. ومن هنا فإنه من الحمق أيضا أن تظل البلدان التي نجت في موقف المتفرج البعيد وأحيانا الشامت والساخر بالأحداث والمتغيرات من يوم لآخر تثبت أن المثل القائل بأن ما أمسى في جارك قد يصبح في دارك .. والعبرة اليوم قائمة من كل الأحداث والمتغيرات الجارية على أرض الواقع.

لقد أثبتت هذه الشعوب بالفعل أنها لم تعد تلك الكائنات المغضمة المكتمة وأن بإمكانها أن تفعل الكثير والكثير وقد وجهت بصحوها هذه الكثير من الرسائل الهامة إلى القيادات والزعامات ، رسائلها واضحة بقوة التقاضي عنها أو عدم الخوف منها ضرب من الانتحار الذي حدث قبالة العيون في أنظمة يجب أن تكون عيرة لمن يعتبرون .. ولعل ما يحدث اليوم من تجرد للحراك والتحرك في مصر الشقيقة أيضا رسالة أن الثورة الشعبية العربية ليست مجرد نزوة عابرة قد تنتهي بانتهاء توقيت تلك الهبة الثورية .. بل هي عصرية تتصاعد من الجذور وتقفز حممها بعيدا ليستيقظ النائمون.

إقبال الشوارع وجهود المرور في تصريف الحركة المرورية

إنني هنا لا أبرر على الإطلاق وإنما أشرح ما يواجهه رجال شرطة السير من عقبات كاداء في عملنا فإذا أضفنا إلى ذلك الهم هم آخر وهو التمثل في عدم التزام السائقين بأداب وقواعد المرور وسلوكهم الذي يتسم بالعشوائية وحب الذات التمثل في عدم انتظامهم في خط واحد وتجاوزهما من يسار الصوف مما يؤدي إلى إقفال الخط العكس ويحصل هذا في الاتجاهين مما يؤدي إلى توقف الحركة المرورية بسبب هذه التصرفات غير المسؤولة ناهيك عن أسباب الاختناقات المرورية الدائمة المتمثلة في الأسواق العشوائية للقات والبساطين والمراكز التجارية الضخمة التي يتم إنشاؤها بدون مواقف للسيارات وتحول الشوارع المحيطة بهذه الأسواق إلى مواقف مجانية لها على حساب الحركة المرورية التي أصبحت لا تطلق في المدينة.

لقد ذكر الأخ الأستاذ عبدالرحمن جباش في عموده اليومي يوم الاثنين 7/2013م سببا هاما جدا لحصول الاختناقات المرورية وهو غياب التخطيط للمدينة وهذا هو بالفعل ما هو حاصل في شوارع العاصمة فشقوار المدينة المركزية تم تخطيطها في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي حين كان عدد السيارات بالقات ولا زالت على نفس اتساعها وقد أصبح عدد السيارات بمئات الآلاف وأصبحت السيارات فوق القدرة الاستيعابية بعدة مرات دون أن يلوح في الأفق حل لها ويبدو أننا بحاجة إلى خطة مارشال لتغير خارطة المدينة صناعا لكي تكون الحركة المرورية تحت السيطرة.

إن جهاز شرطة السير بحاجة هو الآخر إلى ثورة تحديثية هائلة ذلك أن يعمل في ظروف عملية صعبة فعدد الأفراد لا يتناسب مع التوسع الهائل للمدينة والعاملين في الإدارة بدون دورات تأهيلية ولا يوجد تجهيزات حديثة تساعد على الإبداع في العمل والتفاعل الخلاق معه والآليات والمعدات الموجودة لا تنفي بالغرض ويواجه رجال السير صعوبة ولا تساعد على قيامهم بعملهم بالطريقة الصحيحة فالاعتداءات عليهم تمت بشكل يومي وساعات الخدمة تصل إلى ست ساعات في الظروف العادية وقد تصل اثني عشر ساعة في المناسبات ناهيك عن السوم والأمراض التي يتعرض لها العاملون في المرور دون وجود غطاء صحي على جانب المرتب الهزيل الذي يستلمه الجندي آخر الشهر ولا يفي بأي جزء من متطلبات الحياة الكريمة.



عبدالله علي عبدالله التورية

في جنوب العاصمة ويسهل عملية الوصول والتواصل في محيطه ويخفف من الضغط على شارع حدة وشارع الأربعين شرق الرئاسة.

الأخ جانب أن تقاطع بيت بوس وتقاطع دار سلم مقلقة أمام الحركة المرورية بسبب المشاريع التي يتم تنفيذها في القطاع الجنوبي من العاصمة أضف إلى ذلك المشاريع التي يتم تنفيذها في السائلة وتقاطع شارع النصر مارب يعرقل الحركة المرورية هناك وأعمال الترميم للكثير من الشوارع التي تحتاج إلى صيانة بسبب الحفر والمطبات الموجودة فيها.

إن ما سبق ليس سوى غيض من فيض عن أسباب الاختناقات المرورية التي حصلت يوم الأحد بصورة واضحة واستثنائية وقد تم تحميل جهاز شرطة السير فوق طاقته من المسؤولية لأنه لا يمكن أن يستطع عمل شيء يذكر في هذه الظروف التي أدت إلى تعطيل الحركة المرورية في الشوارع ذلك أن تحويل الحركة المرورية من شوارع رئيسية واسعة على شوارع فرعية غير قادرة على استيعاب ذلك القدر الهائل من السيارات يؤدي بالضرورة إلى وقوف شرطة السير عاجزة عن تصريف الحركة المرورية لأنه لا يوجد بديل مناسب يمكن أن يتم تحويل الحركة إليه ويساعد على التخفيف مما حصل.

??????????

كان يوم الأحد 30/6/2013 يوما للاختناقات المرورية بامتياز ذلك أن السائقين في شوارع العاصمة عاشوا يوما عصيبا وكابودا مشاق لم يسبق وأن كابودها بسبب الاختناقات المرورية التي شهدتها جميع شوارع العاصمة بدون استثناء مع فارق في مقدار الازحام من شارع إلى آخر وقد خرجت علينا معظم الصحف الصادرة يوم الاثنين وهي تتنقد عدم قدرة إدارة شرطة السير على تصريف الحركة المرورية وغياب أفرادها عن أداء واجبهم في مثل هذه الحالات.

الذي حصل يوم الأحد هو أنه تم إقفال شارع الستين أمام حركة السير وهو الشارع المحوري الذي يفذي جميع الشوارع الداخلية للمدينة ويمتص الكثير من السيارات التي تجوب أنحاء المدينة وهذا الأمر أدى إلى تراكم عشر آلاف من السيارات في شارع الستين وحاول كل سائق أن يجد له مخرجا للخروج من ذلك الشارع واتجه الكثير منهم إلى الشوارع الفرعية التي ليست مهياة لتقبل ذلك الكم الهائل من السيارات فتقاطعت السيارات وتداخلت فيما بينها مما أدى إلى توقف الحركة تماما في الكثير من القطاعات التي اختلقت فيه السيارات ولم يعد هناك من مجال للحركة ومما زاد من تفاقم المشكلة إقفال شارع السبعين الشارع الحيوي الآخر الذي يمتص جزءا كبيرا من السيارات ويساعد على انسياب الحركة المرورية

تحديدا في موقف المترقب للحوار الحار بين قطبي العالم كنا نحن في الخريطة العربية من بغداد إلى "طوان" مشاهدين لدراما القمة وسائلين الله السلامة في تراجيديا ما سيجري وبعد ذلك بفعل كل ذلك ..

.. إنن .. كانت قمة عربية بامتياز لكن بلسان عجمي حبست فيها أبرز القضايا حاليا وهي الأزمة السورية وغاب فيها الزعماء العرب لأنهم لا يملكون "فيزا" الحضور..

.. وبعد انكشاف الكثير من أسرار قمم الكبار السابقة أصبح من المعلوم لدينا جميعا أن هؤلاء لا يجتمعون في خير لنا ولا يهجمهم أمرنا إلا من باب إن تحول احدا إلى مشكلة أمنية أو حرج أخلاقي أو عيب أسود في عفاف البريية إسرائيل أو طهرها الإنساني!!!

بمعنى آخر .. لو كان للبيبا حليفا بجدية روسيا أو رغبة فرنسا كان المشهد الليبي

??????????

الابرلندي فقد كانت النقاشات حامية وصريحة كما كشف الإعلام وأفرزت كما كان واضحا انتصارا للموقف الروسي ويشهد على هذا البيان المتوازن جدا الذي صدر عن قمة الكبار .. باعتباره خرج بإجماع المختلفين على مخرج الحل السياسي وعلى البدء من جنيف 2، كما أكد موقفا جماعيا بتجريم استخدام السلاح الكيماوي ولم يدين الحكومة السورية باستخدام هذا السلاح ..

.. ويعيدا عن شياطين تفاصيل القمة الكثيرين وكوايسها وما قد يكشفه الإعلام عنها بعد حين أصبحنا على بعد مشهد آخر من المشاهد التي يرسمها الكبار وتناقش مصير الصغار .. أمريكا قررت دعم المعارضة ولكنها "حانية" في تحديدي تيار المعارضة ولا من الأنسب لنيل عطية واشنطن، وروسيا مصممة على شرعية أن تقدم للنظام السوري السلاح الذي اتفق عليه مسبقا وسددت قيمته بالتفاهم بينها وبين حكومة الأسد، وفيما ظلت البلدان الأخرى الأوروبية